عائلة رئيسة منظمة تونسية تدافع عن المهاجرين تطالب الحكومة بالتوقف عن تجريم العمل الإنساني

12 - يونيو - 2025

تونس – «القدس العربي»: دعت عائلة شريفة الرياحي، رئيسة منظمة «تونس أرض اللجوء»، الحكومة، بالتوقف عن تجريم العمل الإنساني، وعدم تحميل المنظمات التي تدافع عن حقوق المهاجرين مسؤولية «فشل» الدولة» في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في البلاد.

وقالت ليلى الرياحي (شقيقة شريفة): «هناك تضييق على العمل الميداني والإنساني والجمعياتي يفرضه النظام التونسي الذي وضع منذ بداية وصوله إلى الحكم الجمعيات في خانة العملاء والمخربين و»الخونة»، أي تم تقديم عمل جمعيات تهتم بحقوق المهاجرين كعمل من أجل توطين هؤلاء المهاجرين في تونس وتغيير التركيبة الديموغرافية، وهذا الكلام جاء على لسان رأس السلطة، قبل أن تقوم السلطات بحملة اعتقالات لنشطاء المجتمع المدني المهتمين بالهجرة، رافقتها حملة تشويه لبعضهم، على غرار شريفة الرياحي وسعدية مصباح، واتهامهم بالعمالة للخارج من قبل من زعموا أنهم يدافعون عن السيادة».

وأضافت: «لكن في الوقت نفسة رأينا أن النظام لم يدافع عن أي مواطن تونسي تعرض للتعذيب والقتل في السجون الأوروبية».

شقيقة شريفة الرياحي: لا يمكن تحميلنا مسؤولية فشل الدولة في معالجة هذه الظاهرة

وأكدت، في السياق، أن جمعية تونس أرض اللجوء التي ترأسها شقيقتها شريفة الرياحي مختصة أساساً بالعمل الإنساني و«عملت أساساً على حقوق اللاجئين الفلسطينيين والسوريين والسودانيين، قبل تفاقم ظاهرة المهاجرين الأفارقة من دول جنوب الصحراء». وتم إيقاف شريفة الرياحي قبل أكثر من عام بتهم تتعلق بالتآمر وتبييض الأموال، ورغم تبرئتها لاحقاً من هذه التهم رفض القضاء الإفراج عنها.

وأوضحت ليلى الرياحي بقولها: «القضية مرت بعدة أطوار، حيث قام قاضي التحقيق بإزالة كل التهم الموجهة لشريفة، وعندما استأنفت النيابة العامة القرار، أكدت دائرة الاتهام إزالة هذه التهم لكنها اعتبرت أن هناك وفاقًا. فاليوم شريفة تواجه تهمة إيواء مهاجرين ومساعدتهم على التنقل، وتهمة المشاركة في وفاق مع المجلس البلدي في مدينة سوسة الذي منح الجمعية مكتباً لتقديم نصائح قانونية للمهاجرين، وهذا الأمر دفع دائرة الاتهام لرفض طلبات الإفراج التي قدمها المحامون، ونحن في انتظار تحديد جلسة لدى محكمة التعقيب للنظر في القضية».

كما لفتت الرياحي أن شقيقتها تعيش أوضاعاً صحية ونفسية سيئة بسبب عدم تمكنها من رؤية أبنائها منذ عام، كما «لم تتمكن من إرضاع ابنتها التي اضطرت لتركها عندما كان عمرها شهرين، ولم تعد تعرف أمها الآن، كما أن ابنها الأكبر الذي لم يتمكن سوى مؤخراً من زيارته أمه، بات يعاني من الانطواء ومشاكل نفسية أخرى».

وأضافت: «عندما ننظر في مسار هذه القضية من البداية، نرى أن إيقاف شريفة في حد ذاته كان ظلماً وذا طابع سياسي وشعبوي، ومع تطور الأبحاث اتضح أنه ليس هناك أي جريمة، وتأكدنا أنها فقط عملية سياسية من أجل تغطية فشل الدولة في حل مشكلة الهجرة وكنتيجة مباشرة أيضاً للاتفاقية الأخيرة التي وقعتها الدولة مع الاتحاد الأوروبي والتي تضع تونس في خانة الدول التي عليها القيام بالعمل مكان أوروبا من أجل تأمين حدود الأخيرة».

وأوضحت بالقول: «هذا يعني أن العملية بأكملها هي محاولة لإخماد الأصوات التونسية التي تعمل على حقوق المهاجرين واللاجئين، حتى تتمكن الدولة التونسية من القيام بما تطلبه منها أوروبا بإيجاد مراكز خاصة بهؤلاء المهاجرين وإعادتهم إلى دولهم الأصلية قبل أن يصلوا إلى أوروبا».

وتابعت الرياحي: «نطالب السلطات التونسية وكل من لديه قدرة على الفعل في هذه القضية بإطلاق سراح شريفة وجميع المعتقلين الآخرين معها في إطار القضية، وخاصة أنه ليس هناك جريمة تستدعي مواصلة اعتقالهم».

اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها بـ *

التعليق *

الاسم *

البريد الإلكتروني *

إرسال التعليق

اشترك في قائمتنا البريدية

أدخل البريد الالكتروني *

اشترك

النسخة المطبوعة
سياسة
صحافة
مقالات
تحقيقات
ثقافة
منوعات
لايف ستايل
اقتصاد
رياضة
وسائط
الأسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2025 صحيفة القدس العربي

adberries